

Distr.: General
10 March 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الستون

الدورة التنظيمية، 16 نيسان/أبريل 2020

الدورة الموضوعية، 1-26 حزيران/يونيه 2020*

البند 3 (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

المسائل البرنامجية: التقييم

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للتوصيات الواردة في التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية لأوروبا

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يُقدّم هذا التقرير وفقاً للمقرر الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين بشأن استعراض تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعد ثلاث سنوات من إقرار اللجنة لتلك التوصيات (انظر A/37/38، الفقرة 362). ويحدد هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات مدى تنفيذ التوصيات الخمس المنبثقة عن التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجنة الاقتصادية لأوروبا.

وفي التوصيات، يتناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية مختلف الجوانب التي تهم اللجنة الاقتصادية وفعاليتها في تنفيذ الولاية المنوطة به. وكانت اللجنة الاقتصادية قد أوصت في ختام دورتها السابعة والخمسين بأن تقر الجمعية العامة تقرير التقييم الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وخلص الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى أن جميع التوصيات الخمس نُفذت. وتعدّ تقييم كامل أثر تنفيذ التوصيات الخمس حتى الآن نظراً لأن اللجنة الاقتصادية لم تنفذ بعد بشكل كامل بعضاً من السياسات والاستراتيجيات الموصى بها. إلا أنه لوحظ بعض الأدلة على تحقيق نتائج إيجابية ملموسة.

* تواريخ الدورة الموضوعية غير نهائية.

** E/AC.51/2020/1



وفي التوصية 1، يتناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية ضرورة أن تضع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتنفذ استراتيجية لإدارة المعارف تتناول سبل استخلاص المعارف والخبرات المؤسسية وتخزينها وتبادلها وإدماجها في برنامج عملها وأنشطتها. وقد تم وضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة المعارف، مما أسفر عن استخلاص المعارف والخبرات المؤسسية وتبادلها بصورة منهجية. لقد نفذت هذه التوصية.

وفي التوصية 2، يتناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية ضرورة أن تجري اللجنة الاقتصادية لأوروبا مسحا للمبادرات والأنشطة المشتركة بين القطاعات والمشاركة بين الشعب من أجل تحديد الفرص المتاحة لتعزيز الروابط والتعاون بين وظائفها الأساسية وبرامجها الفرعية. وأكملت اللجنة الاقتصادية لأوروبا عملية المسح التي جرى تعميم نتائجها ومناقشتها على نطاق الإدارة العليا، مما أسفر عن اعتماد نهج الترابط الذي يضمن تعزيز التعاون وتوثيق الروابط بين الشعب والقطاعات. لقد نفذت هذه التوصية.

وفي التوصية 3، يتناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية ضرورة أن تعد اللجنة الاقتصادية لأوروبا مقترحا، لعرضه على اللجنة التنفيذية، يستكشف طبيعة تركيزها على الصعيد العالمي، بما يشمل كل من المزايا والمساوئ المحتملة التي ينطوي عليها توسيع نطاق عملها في جميع أنحاء العالم. وقد أعدت ورقة تحدد نطاق وصول منتجات اللجنة وجرت مناقشتها خلال مشاورات غير رسمية أجرتها اللجنة التنفيذية في كانون الثاني/يناير 2020. وقررت الدول الأعضاء إبقاء المسألة قيد الاستعراض وعدم تقديم البند في إطار دورة رسمية في الوقت الراهن. وتبقي اللجنة التنفيذية هذه المسألة قيد النظر. لقد نفذت هذه التوصية.

وفي التوصية 4، يتناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية ضرورة أن تدرس اللجنة الاقتصادية لأوروبا الطريقة التي يمكن بها لأنشطتها المنفذة في إطار القواعد والمعايير والاتفاقيات القائمة وما يتصل بها من آليات الاستعراض والعمل الإحصائي أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمت دراسة أنشطة وآليات ومنهجيات جميع البرامج الفرعية وتعديلها لكفالة إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لقد نفذت هذه التوصية.

وفي التوصية 5، يتناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية ضرورة أن تجري اللجنة الاقتصادية لأوروبا مسحا للشراكات القائمة والتعاون الجاري مع الجهات من غير الدول وأن تضع مقترحات محددة لتوسيع نطاق هذا التعاون وتعزيزه دعما لأهداف التنمية المستدامة. وقد اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بمسح الشراكات القائمة وتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني. إلا أن التعاون مع القطاع الخاص يظل يمثل فجوة في مجال إقامة الشراكات. وحين لم يُقدم أي نهج شامل لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص إلى اللجنة التنفيذية لاعتماده، فقد اكتسبت خبرة عملية من خلال مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة على مستوى البرامج الفرعية. لقد نفذت هذه التوصية.

أولاً - مقدمة

- 1 - في دورتها السابعة والخمسين المعقودة في عام 2017، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي أعدته شعبة التفتيش والتقييم، عن تقييم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (E/AC.51/2017/5).
- 2 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقرير وللتقييم الإيجابي عموماً لأعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وفي الفقرات 110 إلى 120 من تقريرها (A/72/16)، أوصت اللجنة بأن تقر الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرات 57 إلى 61 من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية.
- 3 - وقد صدر هذا التقرير عملاً باستعراض للتوصيات أجري في إطار الاستعراضات الذي تجري كل ثلاث سنوات والقصد منه دراسة حالة تنفيذ التوصيات الخمس الواردة في التقييم. ويتناول الاستعراض أيضاً، حيثما أمكن، مدى إسهام تنفيذ التوصيات في التغييرات البرنامجية.
- 4 - وشملت المنهجية المتبعة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات ما يلي:
 - (أ) استعراض وتحليل التقارير المرحلية التي تعد كل سنتين عن حالة التوصيات والتي يتم رصدها من خلال قاعدة البيانات الخاصة بتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛
 - (ب) تحليل المعلومات والوثائق والتقارير ذات الصلة التي يتم الحصول عليها من اللجنة الاقتصادية بشأن مختلف المواضيع ذات الصلة بالتوصيات؛
 - (ج) إجراء مقابلات عن بعد مع عينة مختارة من موظفي اللجنة الاقتصادية.
- 5 - ويتضمن هذا التقرير التعليقات الواردة من اللجنة الاقتصادية خلال عملية الصياغة. وقد أُطلعت اللجنة الاقتصادية على مشروع التقرير النهائي لإبداء تعليقاتها الرسمية عليه، وهي مبنية في المرفق. ويعرب مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقديره للجنة الاقتصادية لما أبدته من تعاون في إعداد هذا التقرير.

ثانياً - النتائج

- 6 - قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية خمس توصيات إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا: (أ) وضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة المعارف؛ و (ب) إجراء مسح للمبادرات والأنشطة المشتركة بين القطاعات والمشاركة بين الشعب؛ و (ج) وضع مقترح لعرضه على اللجنة التنفيذية يستكشف طبيعة تركيزها على الصعيد العالمي؛ و (د) دراسة الطريقة التي يمكن بها لأنشطتها أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ و (هـ) إجراء مسح للشراكات القائمة والتعاون الجاري مع الجهات الفاعلة من غير الدول ووضع مقترحات محددة لتوسيع نطاق هذا التعاون وتعزيزه دعماً لأهداف التنمية المستدامة.
- 7 - وفي الاستعراض الذي أجره، قرر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن جميع التوصيات الخمس قد نُفذت. وأشار إلى وجود بعض الأدلة على تحقيق نتائج إيجابية ملموسة من التوصيات المنفذة. ويرد أدناه عرض لحالة تنفيذ كل من التوصيات الخمس.

التوصية 1

استراتيجية إدارة المعارف

8 - فيما يلي نص التوصية 1:

ينبغي لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تضع وتنفذ استراتيجية إدارة المعارف تتناول سبل استخلاص المعارف والخبرات المؤسسية وتخزينها وتبادلها وإدماجها في برنامج عملها وأنشطتها. وينبغي للاستراتيجية، على وجه الخصوص، أن تتناول خطر فقدان المعارف المؤسسية المتوقع حدوثه مع حالات مغادرة الموظفين، على النحو الذي جرت مناقشته في هذا التقرير، وأن تستند إلى المبادئ التوجيهية التنظيمية القائمة المتعلقة بتبادل المعارف.

مؤشر الإنجاز: استراتيجية إدارة المعارف مع تحديد التواريخ المستهدفة لتنفيذ كل برنامج فرعي.

9 - تمشيا مع التوصية، وضعت اللجنة الاقتصادية استراتيجية إدارة المعارف في عام 2017⁽¹⁾. وقدمت الاستراتيجية إلى اللجنة التنفيذية، للعلم، في اجتماعها التاسع والثمانين الذي انعقد في العام نفسه والذي رحبت فيه الدول الأعضاء بالوثيقة. وتبين مراجعة الوثائق أن عملية تنفيذ وتفعيل الاستراتيجية اكتملت في معظمها في عام 2017. وتمثل استراتيجية اللجنة الاقتصادية لإدارة المعارف خريطة طريق لإدارة المعارف تحدد الأدوات والمهام والآليات المتعلقة باستخلاص المعارف والوصول إليها وتبادلها، فضلا عن المواعيد النهائية للإنجاز والمسؤوليات المسندة إلى مختلف الوحدات فيما يتعلق بوضع وتنفيذ مختلف عناصر الاستراتيجية. وشملت نواتج الاستراتيجية المنفذة في مجال استخلاص المعارف، على سبيل المثال، وضع دليل للجنة، ووثائق توجيهية بشأن تخطيط وخدمة الاجتماعات، ونموذج منقح لإدارة المشاريع، وأداة لإدارة شؤون الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين.

10 - وكشفت المقابلات التي أجريت مع الموظفين ومراجعة الوثائق أن عددا قليلا من نواتج الاستراتيجية المتعلقة بتعزيز تبادل المعارف، من قبيل عقد اجتماعات غير رسمية في فترة الغداء وتوجيه رسائل دورية لتذكير الموظفين بالإرشادات و/أو الموارد المتاحة، كان لا يزال مستمرا في كانون الثاني/يناير 2019. وشملت النواتج التعهد المستمر للمعلومات من أجل ضمان إيداع المعارف المكتسبة في المستودع المناسب. وتم تعهد هذه المستودعات بنشاط وأدمجت عملية استخلاص المعارف ونشرها في العمل البرنامجي بشكل منهجي. وفي هذا الصدد، أشار الموظفون الذين تمت مقابلتهم إلى أن الإدارة العليا تقدم إرشادات شاملة حول إنتاج المعارف ونشرها. وبشكل عام، يتوقع من جميع الموظفين الإسهام في معارف المنظمة ويعتبرون مسؤولين عن استخلاص النتائج الهامة في مجال مسؤولياتهم. وعيّنت جهات اتصال في كل شعبة للمساعدة في جمع المحتوى الأصلي الذي يتم إعداده في مجالات عملهم من أجل تخزينه في مستودعات مشتركة، مثل أقرص التخزين أو قواعد البيانات المشتركة على مستوى الشعب أو الأفرقة. ويتيح ذلك النهج تيسير الوصول إلى المواد وإجراء استعراض دوري لها من أجل ضمان استمرار جودها. وتتضمن المستودعات ووثائق عن مجموعة واسعة من المسائل المؤسسية، بما في ذلك الميزانيات، وخطط العمل، وعمليات المراجعة، والتقارير، والعروض والخطب، والتدريب، واتفاقات الجهات المانحة والمراسلات، وما إلى ذلك.

11 - لقد نفذت هذه التوصية.

(1) Economic Commission for Europe (ECE), Executive Committee, Informal document No. 2017/6

12 - وكشفت المقابلات التي أجريت مع الموظفين أن إستراتيجية اللجنة لإدارة المعارف قد عززت الوعي بأهمية استخلاص المعارف وإدارتها ونشرها على نطاق البرامج وأن تطبيقها قد أسفر عن تحول في الثقافة. بالإضافة إلى ذلك، أكدت المقابلات التي أجريت مع الموظفين أن إعداد المنجزات المتوخاة من الاستراتيجية يوضح العمليات المتكررة ويساعد على تبسيط تدفقات العمل ذات الصلة. وتوافق اللجنة الاقتصادية على أن كفاءة استمرار العمل على ضمان استخلاص المعارف وتخزينها وتبادلها وإدماجها في برنامج عملها وأنشطتها تمثل مسؤولية مستمرة بالنسبة إلى الإدارة العليا للجنة الاقتصادية.

التوصية 2

إجراء مسح للمبادرات والأنشطة المشتركة بين القطاعات والمشاركة بين الشعب

13 - فيما يلي نص التوصية 2:

ينبغي لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تجري مسحا للمبادرات والأنشطة المشتركة بين القطاعات والمشاركة بين الشعب من أجل تحديد الفرص المتاحة لتعزيز الروابط والتعاون بين وظائفها الأساسية وبرامجها الفرعية. ويمكن أن تشمل هذه العملية إجراء تقييم لأبرز التحديات والفرص المصادفة في سياق تعزيز الطبيعة الشاملة لعملها.

مؤشر الإنجاز: الخيارات المتعلقة بتعزيز المبادرات والأنشطة المشتركة بين القطاعات والمشاركة بين الشعب التي تعرضها اللجنة التنفيذية وتقرها.

14 - استجابة لتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أجرت اللجنة الاقتصادية مسحا للأنشطة المشتركة بين القطاعات والمشاركة بين الشعب في اللجنة. ولم تتضمن عملية المسح بحد ذاتها أي مناقشة أو تحديد للفرص المتاحة لتعزيز الروابط والتعاون. إلا أن الوثيقة المعدة في هذا الصدد عُمت ونوقشت على صعيد الإدارة العليا وتم الاسترشاد بها في إعداد وثيقة استراتيجية منفصلة عن الاتجاهات الرئيسية لعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا الجاري بشأن زيادة المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة، فُدمت إلى اللجنة التنفيذية في 18 أيار/مايو 2018⁽²⁾. وتضمنت هذه الوثيقة مناقشة مفصلة لفوائد التعاون على نطاق الشعب القطاعية وحددت أربعة مجالات مترابطة يتلاقى فيها العديد من أهداف التنمية المستدامة، ومن شأنها أن تمثل محور تركيز الجهود المشتركة بين الشعب.

15 - وتتمثل المجالات المترابطة المحددة في الوثيقة في ما يلي: (أ) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ و (ب) المدن المستدامة والذكية المناسبة لجميع الأعمار؛ و (ج) التنقل المستدام والربط الشبكي الذكي؛ و (د) قياس ورصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽³⁾. ويُعنى فريق ترابط بكل مجال من المجالات المترابطة وتكون له اختصاصات تحدد فوائد نهج الترابط وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة المرتبطة به، والمهام الرئيسية للفريق وتكوينه. بالإضافة إلى ذلك، يضطلع كل فريق ترابط بخطة عمل ذات منجزات متوخاة ومهام عمل محددة. ويُستخدم نهج المصفوفة بحيث يتسنى للموظفين الإسهام ليس فقط في العمل القطاعي على مستوى البرامج الفرعية ولكن أيضا في المبادرات المشتركة التي تشمل العديد من البرامج الفرعية.

(2) ECE, Executive Committee, Informal document No. 2018/12.

(3) يمكن الاطلاع على معلومات عامة بشأن المجالات المترابطة أو "المجالات عالية الأثر" على الرابط التالي:

www.uncece.org/high-impact-areas/general-introduction.html

16 - كما مثلت عملية المسح إسهاما في الوثيقة التي تتناول تعزيز العمل المشترك بين القطاعات وتعبئة الموارد لدعم تنفيذ خطة عام 2030 (E/ECE/1482)، وهي ورقة معلومات أساسية أعدت للدورة السابعة والسنتين للجنة الاقتصادية لأوروبا المعقودة في نيسان/أبريل 2017.

17 - لقد نفذت هذه التوصية.

18 - قادت عملية المسح نهج الترابط الذي صُمم لتعزيز التعاون بين القطاعات وبين الشعب. ومن الأمثلة على نواتج نهج الترابط وثيقة المعلومات الأساسية المعدة في عام 2019 للدورة الثامنة والسنتين للجنة الاقتصادية لأوروبا والمعنونة "مجموعة أدوات اللجنة الاقتصادية لأوروبا: الصكوك التي تدعم الانتقال إلى المدن المستدامة الذكية" (E/ECE/1489). وتقدم هذه الوثيقة مجموعة أدوات يمكن للحكومات المحلية والوطنية أن تختار منها منتجات معرفية تدعم انتقالها إلى المدن الذكية والمستدامة، منها نواتج مواضيعية تشمل مجموعة متنوعة من القطاعات والشعب مثل: السكن اللائق والصحي والميسور التكلفة والمباني الموفرة للطاقة؛ والنقل المستدام في المدن والسلامة على الطرق؛ والنهج الجديدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وآليات التمويل والسياسات والأنظمة والمؤسسات والتكنولوجيات المبتكرة.

التوصية 3

طبيعة تركيز اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الصعيد العالمي

19 - فيما يلي نص التوصية 3:

ينبغي لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تعد مقترحاً لعرضه على اللجنة التنفيذية يستكشف طبيعة تركيزها على الصعيد العالمي، بما في ذلك كل من المزايا والمساوئ المحتملة التي ينطوي عليها توسيع نطاق عملها في جميع أنحاء العالم. ونظراً إلى أن نسبة كبيرة من منتجات اللجنة تُستخدم حالياً من قبل جمهور عالمي، فإن المقترح سييسر النقاش بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بوضع رؤية استراتيجية طويلة الأجل بشأن دور اللجنة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وينبغي للمقترح أن يستكشف البدائل في مجالي تعبئة الموارد وإقامة الشراكات، التي ستتيح لجنة تلبية المطالب العالمية على نحو ملائم في المستقبل.

مؤشر الإنجاز: مناقشة المقترح في اللجنة التنفيذية مع تحديد رؤية استراتيجية واضحة بشأن تركيز عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الصعيد العالمي.

20 - بغية تنفيذ هذه التوصية، وضعت اللجنة الاقتصادية مقترحاً في شكل ورقة تحدد نطاق وصول منتجاتها. وتضمنت هذه الورقة مناقشة لمزايا ومساوئ توسيع نطاق عمل اللجنة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم وطُرحت مقترحات محددة يمكن تنفيذها في هذا الصدد للمضي قدماً. وناقش مدراء اللجنة الاقتصادية الورقة في 13 كانون الثاني/يناير 2017. وقد نظرت اللجنة التنفيذية في هذه الوثيقة في اجتماعها الثاني والتسعين المعقود في حزيران/يونيه 2017⁽⁴⁾. وبعد استعراضها، أشارت اللجنة التنفيذية إلى أنها ستواصل مداولاتها حول هذا الموضوع⁽⁵⁾. ومنذ ذلك الوقت، لم تُعقد أي مناقشات رسمية أخرى لدفع عجلة

(4) ECE, Executive Committee, Informal Document No. 2017/18.

(5) جرى النظر في الوثيقة خلال الاجتماع الثاني والتسعين للجنة التنفيذية المعقود في 23 حزيران/يونيه 2027. ويمكن الاطلاع على استنتاجات الرئيس (EXCOM/CONCLU/92) على الرابط التالي: www.unec.org/fileadmin/DAM/commission/; EXCOM/Agenda/2017/93Excom-26-September_17/Item_2-Chair_s_conclusions-23.06.2017.pdf

عملية اتخاذ قرار بشأن توسيع نطاق عمل اللجنة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وفي الدورة الثامنة والستين للجنة الاقتصادية المعقودة في عام 2019، تم التأكيد على دور اللجنة الاقتصادية لأوروبا دون أي إشارة إلى اعتماد توصية أو قرار بشأن توسيع نطاق عملها في جميع أنحاء العالم (أنظر E/ECE/1490).

21 - وكشفت المقابلات التي أجريت مع الموظفين أن الأولويات الإقليمية قد تغيرت وأن بعضاً من الأسئلة التي طرحتها الدول الأعضاء، بما في ذلك بعض الدول من خارج المنطقة، اتصل بما إذا كان ينبغي توسيع نطاق عمل منظمة إقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بحيث يشمل جميع أنحاء العالم. وفي حين أن نطاق بعض الصكوك والأنشطة يتجاوز المنطقة، أشار الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن ذلك ينطبق على أساس كل حالة على حدة وأنه يتوقف على مراعاة عدد من العوامل، بما في ذلك ما إذا كانت اللجنة الاقتصادية تتمتع بالقدرات اللازمة لتوسيع نطاق صكوكها وأنشطتها بما يتجاوز المنطقة. ولم يتم البت في هذه المسألة بعد.

22 - وفي كانون الثاني/يناير 2020، طلب رئيس اللجنة الاقتصادية إلى الأمانة إعداد صيغة محدثة من ورقة عام 2017 للاسترشاد بها في المناقشات. وتعرض الورقة السبيل للمضي قدماً في اتباع نهج قائم على الإمعان في تعظيم فوائد وأثر صكوك اللجنة الاقتصادية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قُدم اقتراح بمواصلة النظر في أربعة عناصر، وهي: (أ) تعزيز الاستخدام الواسع للقواعد والمعايير والصكوك القانونية التي تتعهد بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ و (ب) تعزيز إدارة المعارف وتبادل الخبرات مع منظومة الأمم المتحدة؛ و (ج) تعميق شبكة الجهات الشريكة والمؤسسات التي تتعاون معها اللجنة الاقتصادية؛ و (د) مواصلة التعاون الوثيق بين اللجان الإقليمية. وخلال المداولات غير الرسمية، شكر الأعضاء الأمانة على الورقة المفيدة والغنية بالمعلومات وقرروا إبقاء المسألة قيد الاستعراض. وأشار بعض الدول الأعضاء إلى ضرورة تناول المسألة على أساس كل حالة على حدة، حسب الاقتضاء. وتقرر عدم طرح الورقة رسمياً على طاولة النقاش خلال أي اجتماع تعقده اللجنة التنفيذية في ذلك الوقت. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن اللجنة التنفيذية قررت إبقاء هذه المسألة قيد نظرها.

23 - لقد نفذت هذه التوصية.

التوصية 4

دراسة الطريقة التي يمكن بها الأنشطة للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

24 - فيما يلي نص التوصية 4:

ينبغي لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تدرس كيف يمكن لأنشطتها المضطلع بها في إطار القواعد والمعايير والاتفاقيات القائمة وما يتصل بها من آليات الاستعراض والعمل الإحصائي أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتعين بصورة خاصة تعديل منهجيات إجراء التقييمات القطرية. وينبغي إدماج الأدوات التي حددتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في استراتيجيتها وخطة عملها الشاملتين للأنشطة التي تضطلع بها في سياق دعمها لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

مؤشر الإنجاز: في إطار كل برنامج فرعي، تعديل آليات الاستعراض ومنهجيته تمشياً مع استراتيجية اللجنة وخطة عملها الشاملتين المتعلقةتين بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

25 - استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقدم المحرز في إطار كل من البرامج الفرعية الثمانية للجنة الاقتصادية من حيث فحص الأنشطة والآليات والمنهجيات للتأكد من أنها تتماشى مع استراتيجية اللجنة وخطة عملها الشاملتين المتعلقةتين بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويرد أدناه بيان بالاستعراضات المضطلع بها والتقدم المحرز في إطار كل برنامج فرعي.

26 - وفي إطار البرنامج الفرعي 1، البيئة، أُجري مسح للعمليات والأنشطة التي تدعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق المؤتمر الوزاري الثامن المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا، المعقد في جورجيا في عام 2016، وتم الاستنتاج بأن البرنامج الفرعي قادر على دعم تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة (أنظر ECE/CEP/S/2016/5). وفي إطار أنشطتها الجارية في مجال المواءمة، عملت اللجنة الاقتصادية مع الأطراف في اتفاقاتها البيئية المتعددة الأطراف على مواءمة خطط العمل وبرامج العمل بشكل كامل مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، تحدد خطة العمل المتعلقة باتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود الأنشطة التي تدعم الاتفاقية من خلالها الأطراف في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن بين الاتفاقات الأخرى التي كانت موضع مواءمة اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي؛ والاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية؛ والاتفاقية المتعلقة بالآثار العابرة للحدود للحوادث الصناعية؛ والاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها. وفي المقابلات التي أجريت معهم، أشار الموظفون إلى أن التعديلات في خطط العمل المتعلقة بالاتفاقات قد أدت إلى توطيد الروابط بين الأنشطة القطاعية الجديدة والجارية وخطة عام 2030.

27 - وكشفت المقابلات التي أجريت مع الموظفين أن استعراضات للأداء البيئي في الدول الأعضاء أجريت أيضاً في إطار البرنامج الفرعي للبيئة. ونتيجة لذلك، تتضمن هذه الاستعراضات حالياً فصلاً خاصاً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد. ويركز هذا الفصل على التأكد من وجود مؤسسات للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة ومن وجود أساس قانوني للقيام بذلك. وبناءً على الاستعراض، تمكنت اللجنة الاقتصادية من تقديم توصيات إلى البلدان للمساعدة في إعداد تقارير أفضل عن أهداف التنمية المستدامة.

28 - وفي إطار البرنامج الفرعي 2، النقل، تم توفير الدعم للجنة النقل الداخلي. فاللجنة عبارة عن منصة لاتفاقيات الأمم المتحدة وصكوكها القانونية التي تتضمن معايير إقليمية وعالمية بشأن النقل الداخلي. وفي عام 2017، خلال دورتها التاسعة والسبعين، نظرت لجنة النقل الداخلي في مذكرة أعدتها الأمانة عن النقل المستدام في إطار خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة (ECE/CEP/S/2016/5) وطلبت من هيئاته الفرعية مواءمة عملها مع خطة عام 2030. وفي عام 2019، خلال دورتها الحادية والثمانين، اعتمدت لجنة النقل الداخلي، بالإجماع، استراتيجيتها لعام 2030 (ECE/TRANS/288/Add.2)، وهي استراتيجية شاملة توجيهية لجعل النقل الداخلي أكثر أماناً واستدامة في المستقبل بما يتماشى مع القصد من أهداف التنمية المستدامة. ووقت إجراء هذا الاستعراض، كان تنفيذ الاستراتيجية جارياً. ومن الأمثلة على الأدوات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أداة ForFITS (من أجل منظومات النقل الداخلي في المستقبل) وأداة SafeFITS (منظومات النقل الداخلي الآمن في المستقبل)، وهما أداتا رصد وتقييم تمت مواءمتهما مع أهداف التنمية المستدامة وتساعدان الحكومات وصناع القرار في عملية صنع القرار القائم

على الأدلة فيما يتعلق بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستقبلية وسياسات السلامة على الطرق، على التوالي. والهدف منها مساعدة الدول الأعضاء على فهم البيانات التي يجب جمعها وكيفية تحليل النواتج وعرضها لأغراض اتخاذ القرارات.

29 - وتمت مواصلة برنامج عمل البرنامج الفرعي 3، الإحصاءات، لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقياس التقدم المحرز في تحقيقها وفق ثلاثة معايير: (أ) من حيث تنسيق وتوفير الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ و (ب) من حيث تقديم الدعم لتنمية القدرات في مجال الإحصاءات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودعم إنتاج إحصاءات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة في مجالات مواضيعية محددة؛ و (ج) من حيث توفير الدعم لجمع ونشر البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد وضع البرنامج الفرعي العديد من النواتج والأدوات التي يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء في رصد الأعمال المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها.

30 - وشملت بعض الأمثلة على هذه الأعمال وضع خريطة طريق للجنة الاقتصادية بشأن الإحصاءات، وافق عليها في عام 2017 كبار الإحصائيين في 60 بلدا من المنطقة ومن خارجها⁽⁶⁾. وتوفر خريطة الطريق التوجيه اللازم للدول الأعضاء في وضع نظم قياس فعالة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بدعم من اللجنة الاقتصادية، التي استحدثت أدوات لمساعدة البلدان في تنفيذ خريطة الطريق. فعلى سبيل المثال، استُحدث نموذج لتقييم مدى استعداد البلدان لتقديم بيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ودليل عملي لإنشاء منصة إبلاغ وطنية تتعلق ببيانات أهداف التنمية المستدامة، وأجريت دراسات تجريبية لتدفقات البيانات من الدول الأعضاء إلى المنظمات الدولية المسؤولة عن مختلف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأطلق البرنامج الفرعي أيضاً منصة معرفية لإحصاءات أهداف التنمية المستدامة في عام 2019⁽⁷⁾، مثلت بوابة شبكية لعمل اللجنة الاقتصادية وللموارد القطرية حول هذا الموضوع. وتعزز اللجنة الاقتصادية تكملة هذا العمل بلوحة متابعة وقاعدة بيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في بداية عام 2020.

31 - وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ البرنامج الفرعي أيضا نماذج لدعم ثورة البيانات لأغراض أهداف التنمية المستدامة وتحديث الإنتاج الإحصائي، شملت النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائي، والنموذج العام للمعلومات الإحصائية العامة، والنموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية. وتتيح هذه النماذج لغة عالمية تسمح للمكاتب الإحصائية بتطوير أدوات مشتركة باستخدام الإطار المرجعي نفسه. كما أجرى البرنامج الفرعي للإحصاءات تقييمات عالمية للنظم الإحصائية الوطنية في إطار شراكة مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. وكشفت المقابلات التي أجريت مع الموظفين أن شكل التقييمات عُدل لتضمينه فصلاً عن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وذلك بمبادرة من برنامج اللجنة الاقتصادية الفرعي للإحصاءات في عام 2017. وإن العديد من الأدوات المستحدثة بدأ استخدامها على المستوى العالمي، فعلى سبيل المثال تُستخدم خريطة الطريق بشأن الإحصاءات على نطاق واسع وأصبح النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائي معياراً فعلياً يُستخدم في جميع أنحاء العالم.

(6) *Conference of European Statisticians: Road Map on Statistics for Sustainable Development Goals*, (6) (United Nations publication, Sales No. E.17.II.E.22).

(7) <https://w3.unece.org/sdghub/> : متاحة على الرابط التالي.

32 - وفي إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2019، حدد البرنامج الفرعي 4 المتعلق بالتعاون والتكامل الاقتصادي عملته وفقاً لأهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة ببرامجه، وهي الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولين). ويوفر البرنامج الفرعي الدعم للجنة الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتقوم تلك اللجنة عموماً بتعميم مراعاة التنمية المستدامة في ولايات هيئاتها الفرعية، بما يشمل موازنة منهجيات التقييمات القطرية الحالية وتقييمات مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع خطة عام 2030. فعلى سبيل المثال، من بين الأولويات الرئيسية للفرقة العاملة المعنية بالشراكات بين القطاعين العام والخاص دعماً لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، الذي وافقت على إنشائها لجنة الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص في أيار/مايو 2016 (أنظر ECE/CECI/2016/2) واللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية في أيلول/سبتمبر 2016 (أنظر ECE/EX/2016/L.17)، وضع معايير وتوصيات دولية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في عدد من القطاعات الرئيسية والقطاعات الفرعية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

33 - وفي دورتها الثالثة عشرة المعقودة في آذار/مارس 2019، اضطلعت لجنة الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص بعدد من الأنشطة للنهوض بخطة عام 2030 من بينها: إجراء حوار سياساتي دولي بشأن كيفية قياس أثر سياسات الابتكار ومشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتأييد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص دعماً لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المركزة على الإنسان أولاً (ECE/CECI/2019/5)؛ وتنقيح المنهجية المتبعة في استعراضات تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة التي تجرى على الصعيد الوطني في إطار المبادرة دون الإقليمية "آفاق سياسات الابتكار" للنظر في مدى إسهام الابتكار في التنمية المستدامة وتحليل السياسات التي تستخدم الابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتوصية باعتمادها؛ ووضع مجموعة من المعايير لتقييم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية من أجل تحديد ما إذا كانت مركزة على الإنسان أولاً، أي ما إذا كانت متوافقة مع خطة عام 2030.

34 - وفي إطار البرنامج الفرعي 5، الطاقة المستدامة، أعدت مذكرة توضح دور لجنة الطاقة المستدامة وهيئاتها الفرعية في تحقيق خطة عام 2030 (ECE/ENERGY/2018/2). وعلى النحو المبين في الوثيقة، فإن البرنامج الفرعي وجد أن أنشطة لجنة الطاقة المستدامة تغطي عدداً من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولين)، والهدف 13 (العمل المناخي) والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف). وتغطي أنشطة تلك اللجنة وهيئاتها الفرعية الست مجالات كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، والإنتاج الأنظف للكهرباء، وميثان مناجم الفحم، والغاز، وإدارة الموارد، وأمن الطاقة. واستناداً إلى مراجعة الوثائق والمقابلات التي أجريت مع الموظفين، تم الاستنتاج بأن البرنامج الفرعي بأكمله يركز بالفعل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

35 - وقد تمت موازنة العمل في إطار البرنامج الفرعي 6، التجارة، مع أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة ببرامجه - الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولين) - في الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2019. ويوفر

البرنامج الفرعي الدعم للعديد من الهيئات الحكومية الدولية التي تعمل على تعديل أنشطتها ومنهجياتها من أجل تحقيق خطة عام 2030. فعلى سبيل المثال، خلال الدورة الثالثة للجنة التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة المعقودة في عام 2017، طلبت الدول الأعضاء تقديم تقرير عن التقدم المحرز في توسيع نطاق منهجية التقييم المستخدمة في دراساتها المتعلقة بالحوافز التنظيمية والإجرائية التي تواجهها التجارة من أجل الوقوف أيضا على أثر التدابير غير الجمركية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم توسيع نطاق منهجية التقييم المتعلقة بالحوافز التنظيمية والإجرائية التي تواجهها التجارة للوقوف على التفاعل بين التدابير غير الجمركية والحوافز التنظيمية والإجرائية والتحول الهيكلي وتمكين المرأة، وقد جرى تطبيق تلك المنهجية في أرمينيا حيث ينصب التركيز بشكل خاص على دعم تنمية المؤسسات التجارية التي تملكها النساء وزيادة مشاركتها في التجارة. وواصلت اللجنة التوجيهية استعراض أنشطتها من حيث توافرها مع خطة 2030 ووجدت أن إمكانات اللجنة التوجيهية لا تُستخدم بالكامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقدم العديد من التوصيات، بما في ذلك إجراء استعراض لاختصاصات اللجنة التوجيهية واقتراح وضع قائمة بالمسائل العامة التي يمكن أن تشكل محور جهودها الرامية إلى تحسين تنفيذ خطة عام 2030.

36 - ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الدورة السابعة والعشرون للفرقة العاملة المعنية بسياسات التعاون في مجال وضع الأنظمة وتوحيد المقاييس سابقا. ففي عام 2017، قُدم اقتراح بتعزيز دور الفرقة العاملة باعتبارها ملتقى للحوار بين جميع الجهات الشريكة المؤسسية المعنية من أجل تعزيز دور المعايير في تنفيذ خطة عام 2030. ونتيجة للمناقشة التي تلت ذلك، طلبت الدول الأعضاء من الأمانة والمكتب إنشاء فرقة عمل تهدف إلى تحديد إجراءات ملموسة لتعزيز مساهمة المعايير في تنفيذ خطة عام 2030 والولايات الدولية الأخرى. وفي عام 2018، خلال دورتها الثامنة والعشرين، دعمت الفرقة العاملة استمرار الأنشطة في مجال وضع المعايير لأهداف التنمية المستدامة. وفي دورتها التاسعة والعشرين المعقودة في عام 2019، اعتمدت الفرقة العاملة برنامج عمل جديد لعام 2020 (ECE/CTCS/WP.6/2019/5) موجها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

37 - والمثال الأخير على ذلك برنامج عمل مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية للفترة 2018-2019، الذي يشير إلى مواءمة أنشطته مع التقدم المحرز في تيسير التجارة ومع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

38 - ويوفر العمل المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي 7، الغابات والأخشاب، الدعم للجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية، فض عن هيئة الغابات الأوروبية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ودلت مراجعة للسجلات على اعتماد برنامج عمل وارسو المتكامل للفترة 2018-2021 (ECE/TIM/2017/2-FO:EFC/2017/2, annex I) خلال الدورة المشتركة بين اللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية وهيئة الغابات الأوروبية المعقودة في عام 2017 من أجل المساهمة في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالغابات، فضلا عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030، وذلك في إطار الولايات الحالية للجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة. ومنذ ذلك الوقت، تتم مواءمة جميع الأعمال العادية المتعلقة بالغابات وإدارة الغابات والمنتجات الحرجية وما يتصل بذلك من عمليات إبلاغ مع خطة عام 2030. ومن بين تلك الأعمال المساهمات الإقليمية في تقييم الموارد الحرجية في العالم الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة؛ والتقارير المشتركة بين البلدان الأوروبية عن الإدارة المستدامة للغابات، التي قدمتها

اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة والمبادرة الأوروبية للغابات في عام 2020؛ وحلقة عمل إقليمية بشأن حالة الغابات في القوقاز وآسيا الوسطى (2018)؛ وحلقة عمل بشأن معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات في القوقاز وآسيا الوسطى (2016).

39 - وفي إطار البرنامج الفرعي 8، الإسكان وإدارة الأراضي والسكان، قامت اللجنة الاقتصادية بمواءمة عملها مع خطة عام 2030 من خلال الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة. فعلى سبيل المثال، تقرر تعديل منهجية التقييمات القطرية - خرائط طريق بشأن تعميم مراعاة الشيخوخة - وفق المبادئ التوجيهية العامة لتعميم مراعاة الشيخوخة (المتوقعة في عام 2021). وفي إطار عنصر الإسكان وإدارة الأراضي، قامت لجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي بتحديث وإقرار المبادئ التوجيهية لإعداد الموجزات القطرية عن الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي في عام 2017، وتم نشرها في عام 2018⁽⁸⁾. وتركز المبادئ التوجيهية المحدثة على استعراض تنفيذ خطة عام 2030 والبعد الجنساني.

40 - وفي عام 2018، أعدت الأمانة التنفيذية وثيقة استراتيجية عن الاتجاهات الرئيسية لعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا الجاري بشأن زيادة المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة⁽⁹⁾، تعطي لمحة إضافية عن الطريقة التي يسهم بها نهج الترابط في مواءمة عمل اللجنة الاقتصادية مع خطة عام 2030.

41 - لقد نفذت هذه التوصية.

التوصية 5

تعزيز الشراكات

42 - فيما يلي نص التوصية 5:

ينبغي لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تجري مسحا للشراكات القائمة والتعاون القائم مع الجهات من غير الدول وأن تضع مقترحات محددة لتوسيع نطاق هذا التعاون وتعزيزه دعماً لأهداف التنمية المستدامة. وتقيم اللجنة شراكات متنوعة داخل قطاعات عملها ويشاد بها باعتبارها شريكا قويا. وسيتعين على اللجنة الاقتصادية لأوروبا في سعيها إلى دعم الغايات الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 الاستفادة من الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة، بما في ذلك مع المزيد من الجهات من غير الدول.

مؤشر الإنجاز: إجراء مسح للشراكات القائمة والمرتبقة مع تقديم مقترحات إلى اللجنة التنفيذية للنظر فيها فيما يتعلق بتعزيز التعاون دعماً لأهداف التنمية المستدامة.

43 - أجرت اللجنة الاقتصادية مسحا لجميع الجهات الشريكة ورأت من الضروري تعزيز تعاونها وتواصلها مع كيانات القطاع الخاص. ووضعت اللجنة الاقتصادية قائمة بالجهات الشريكة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وكشفت المقابلات التي أجريت مع الموظفين ضرورة أن تقوم اللجنة الاقتصادية بتعزيز التعاون والتواصل مع كيانات القطاع الخاص لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030.

(8) متاحة على الرابط التالي: [www.unece.org/housing-and-land-management/housingpublications/housing-and-](http://www.unece.org/housing-and-land-management/housingpublications/housing-and-land-management-hlm/2018/guidelines-for-the-preparation-of-unece-country-profiles-on-urban-development-housing-and-land-management/docs.html)

[land-management-hlm/2018/guidelines-for-the-preparation-of-unece-country-profiles-on-urban-](http://www.unece.org/housing-and-land-management/housingpublications/housing-and-land-management-hlm/2018/guidelines-for-the-preparation-of-unece-country-profiles-on-urban-development-housing-and-land-management/docs.html)

[development-housing-and-land-management/docs.html](http://www.unece.org/housing-and-land-management/housingpublications/housing-and-land-management-hlm/2018/guidelines-for-the-preparation-of-unece-country-profiles-on-urban-development-housing-and-land-management/docs.html)

(9) أنظر الحاشية 3.

وفي هذا الصدد، وفي سياق متابعة هذه التوصية، وضعت اللجنة الاقتصادية إطاراً للعمل مع القطاع الخاص⁽¹⁰⁾، قُدم إلى اللجنة التنفيذية للموافقة عليه في عام 2017، فضلاً عن إجراء لبذل العناية الواجبة في الاتفاقات مع كيانات القطاع الخاص⁽¹¹⁾، قدم إلى اللجنة التنفيذية، للعلم، في عام 2017. وجرى تعزيز هذه التدابير باستحداث استبيان بشأن بذل العناية الواجبة للمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى باعتبارها جهات مانحة وشريكة في تموز/يوليه 2019، عملاً بالتوصية 2 الواردة في مراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإدارة الصناديق الاستثمارية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا (OIOS 2018-084). فاعتباراً من 1 تموز/يوليه 2019، تُقدم جميع وثائق الاتفاقات مع المنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى غير الدول الأعضاء إلى الأمانة التنفيذية مصحوبة بالرد على استبيان بذل العناية الواجبة المقدم والموقع من الكيان نفسه على النحو الواجب. وفي عام 2018، حدد اتفاق الأمانة التنفيذية مشاركة القطاع الخاص في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كأحد الأهداف الخمسة لذلك العام⁽¹²⁾. ونتيجة لذلك، قامت اللجنة التنفيذية بإبرام واعتماد سبع مذكرات تفاهم مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالكيانات التي لديها مذكرة تفاهم مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية⁽¹³⁾.

44 - وفي حين تم التنويه بتلك الجهود، وكذلك بتشديد الأمانة التنفيذية على ضرورة إقامة شراكات مع مختلف الكيانات في إطار نهج الترابط⁽¹⁴⁾، لم تقدم أي مقترحات إضافية شاملة ومحددة بشأن زيادة توسيع وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص دعماً لأهداف التنمية المستدامة. وبدلاً من ذلك، ركز التقدم على أنشطة قطاعية محددة. فعلى سبيل المثال، تم اكتساب خبرة عملية من خلال مشاركة القطاع الخاص في عمليات وضع المعايير (مثل معايير تيسير التجارة ومعايير الجودة الزراعية) أو في إطار الصندوق الاستثماري للسلامة على الطرق. وفي حين أن إطار العمل مع القطاع الخاص كان له الأثر الفوري المرجح من حيث الاختيار المناسب لكيانات قطاع الأعمال التجارية وتجنب المخاطر التي تمس بسمعة المنظمة، فإن النهج الأوسع والأعم لمشاركة القطاع الخاص لا يزال قيد التطوير.

45 - وفيما يتعلق بالجهات الأخرى من غير الدول، أنشأت اللجنة الاقتصادية في عام 2018 آلية للمشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لأغراض العملية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030⁽¹⁵⁾. والقصد من الآلية تحقيق تنسيق أقوى على نطاق جميع الجهات المعنية وضمان تمكينها من الإعراب عن آرائها في المنتديات الحكومية الدولية الإقليمية مثل المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة. أما الفئة التي تستهدفها الآلية، فلا تضم الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ولكنها تشمل الأوساط الأكاديمية والنقابات.

46 - لقد نفذت هذه التوصية.

(10) ECE, Executive Committee, Informal document No. 2017/40.

(11) ECE, Executive Committee, Informal document No. 2017/41.

(12) متاح على الرابط التالي: www.unece.org/fileadmin/DAM/OPEN_UNECE/01_Governance_Framework/2018_Senior_Manager_s_Compact_ECE_paper_copy_signed.pdf

(13) متاحة على الرابطة التالي: www.unece.org/oes/mou/mou_toc.html.

(14) أنظر الحاشية 3.

(15) أنظر "Concept note: regional civil society engagement mechanism (RCEM) for the SDG/Agenda 2030 process of the European and North American region" (2018) <https://unece-rcem.eu/rcem-concept-note/>

ثالثاً - خلاصة

47 - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا خطوات مهمة لتنفيذ التوصيات الخمس، وهو ما أسفر عن نتائج إيجابية عديدة.

48 - وقد تم وضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة المعارف أسفرت عن عدد من المنجزات المتوخاة والأدوات الملموسة، مثل عملية استخلاص المعارف المؤسسية ونشرها بشكل متواصل ومنهجي ونشط. وقد عزز نهج الترابط التعاون بين القطاعات وبين الشعب في الأنشطة التي تسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتم فحص وتعديل جميع البرامج الفرعية والأنشطة والآليات والمنهجيات لضمان توافقها مع استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخطة عملها الشاملتين المتعلقةتين بخطة عام 2030.

49 - إلا أن السؤال الذي يظل مطروحاً هو ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق عمل منظمة إقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بحيث يشمل جميع أنحاء العالم. وتظل هذه المسألة موضع نقاش مستمر. وقد أعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مقترحاً في هذا الصدد كي تستعرضه اللجنة التنفيذية. بالإضافة إلى ذلك، وفي حين عززت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تعاونها وشراكاتها مع منظمات المجتمع المدني، لم تُقدم أي استراتيجية شاملة لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص إلى اللجنة التنفيذية لاعتمادها. إلا أنه تم اكتساب خبرة عملية من خلال مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة على مستوى البرامج الفرعية.

(توقيع) فاتوماتا ندياي

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

آذار/مارس 2020

التعليقات الواردة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا

تُقدم هذه التعليقات رداً على مذكرتك المؤرخة 28 شباط/فبراير 2020.

لقد استعرضنا مشروع التقرير الرسمي ويسرنا إبلاغكم بأننا نوافق على هذه الصيغة النهائية.

ونود الإعراب عن تقديرنا لما جاء في التقييم من إقرار بالجهود التي نبذلها لإعادة بلورة محور تركيز أنشطتنا وأساليب عملنا. وستظل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ترحب بالتغيير اللازم لضمان توفير دعم فعال للدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وستواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا تسخير خبراتها الداخلية كي يكون لها أثر أكبر على التنمية المستدامة في المنطقة. ومن خلال عملها على نطاق البرامج الفرعية الثمانية، ستواصل الأفرقة المشتركة بين القطاعات انخراطها في المجالات التي يتلاقى فيها العديد من أهداف التنمية المستدامة (المجالات المترابطة): (أ) المدن المستدامة والذكية؛ و (ب) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ و (ج) التنقل المستدام والربط الشبكي الذكي؛ و (د) قياس ورصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسيمكننا نهج الترابط هذا من إيجاد حلول متكاملة للمجموعات المترابطة من أهداف التنمية المستدامة ومن تعميق الشراكات، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتمشيا مع المجالات المترابطة الأربعة، ستقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتوسيع وتعزيز شبكة الشراكات المعرفية التي تقيمها مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك مع منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأثني على الكفاءة المهنية لفريق التقييم التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ونقدر حق تقدير ما أجري من مناقشات بناءة وما كُرس من وقت للنظر في الولايات المعقدة للجنة الاقتصادية لأوروبا.

* يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا المرفق النص الكامل للتعليقات الواردة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وقد أنشئت هذه الممارسة تمثيا مع قرار الجمعية العامة 263/64، بناء على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.